

دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة –حالة الجزائر للفترة (1970–2019)

An analytical study of the impact of the official exchange rate on the purchasing power of the currency- The case of Algeria for the period (1970-2019)

نادية العقون¹*

 nadia.laggoun@univ-batna.dz ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)،

تاريخ الإرسال: 2021/10/27	تاريخ القبول: 2021/10/31
ملخص هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تغيرات سعر الصرف الرسمي على القدرة الشرائية للدينار الجزائري معبراً عنها بمؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1970–2019). وقد تم التوصل إلى أن صعوبة تحقيق التنوع الاقتصادي والتبعية المطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، أدى إلى تراجع مستمر في قيمة الدينار الجزائري، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية. وعليه أصبح لزاماً إجراء تغيرات هيكلية تدفع إلى تنوع أكبر للإنتاج الذي من شأنه رفع قيمة الصادرات وتنويع المصادر التمويلية ومواجهة مخاطر الصدمات الخارجية المحتملة. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ مؤشر أسعار المستهلك (CPI)؛ القدرة الشرائية؛ التضخم؛ الجزائر. تصنيفات JEL : E31 ، F31 ، G28.	Abstract This study aimed to shed light on the impact of changes in the official exchange rate on the purchasing power of the Algerian dinar, as expressed by the consumer price index during the period (1970-2019). It was concluded that the difficulty of achieving economic diversification and the absolute dependence of the Algerian dinar, and consequently high inflation rates and a deterioration in the purchasing power of the local currency. Accordingly, it has become necessary to make structural change that push for greater diversification of production, which would raise the value of exports, diversify financing sources and face the risks of possible external shocks. Keywords: exchange rate, Consumer Price Index (CPI), Purchasing power, inflation, Algeria JEL Classification : E31, F31, G28.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاديات الدول المختلفة، ومرآة عاكسة لقوة الاقتصاد وتنوعه، وأحد أهم المؤشرات النقدية التي تعكس قيمة العملة المحلية مقارنة بباقي العملات، وعليه فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف يترتب عنها آثار بالغة؛ ليس فقط على الوضع الخارجي للدول فحسب، بل على أوضاعها الداخلية أيضا من خلال التأثير في مختلف المؤشرات الاقتصادية، ومنها معدل التضخم بما له من انعكاس على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

ولعل الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر يعكس العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية للعملة الوطنية. فالقدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا وهو ما يؤكد تدهور قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الدولية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يكمن التخفيض المستمر في قيمة الدينار الجزائر كإجراء حتمي تلجأ إليه الحكومة لاحتواء أثر الصدمات النفطية وتراجع إيرادات المحروقات وانكماش الاحتياطيات من العملة الصعبة وتدهور النشاط الاقتصادي وعدم تنوعه. وهذا التراجع والانهيار في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل مباشر، كما يرفع أسعار السلع المصنعة محليا والتي تستخدم مدخلات مستوردة في إنتاجها (مواد أولية، سلع وسيطة/ تجهيزات وغيرها)، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تدهور القوة الشرائية للدينار، بما له من تبعات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والقدرة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة

(1970-2019)؟

فرضيات الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدة فرضيات، استمدت من وحي المشكلة على النحو التالي:

- يؤدي تراجع قيمة العملة إلى رفع معدلات التضخم ومن ثم تراجع قدرتها الشرائية؛

- إن انطباع الصفة الربعية على الاقتصاد الجزائري تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قيمة العملة ومن ثم قدرتها الشرائية.
- لا يمكن لسياسة سعر الصرف وحدها ممارسة تأثيرها على القدرة الشرائية، بل إن هناك مجموعة من العوامل الأخرى المتحركة في معدلات التضخم؛
- يؤثر تدني قيمة العملة الوطنية والتداعيات السلبية لذلك على المنظومة الاقتصادية، لا سيما من حيث العلاقات التجارية وارتفاع فاتورة الواردات، فضلا عن تراجع القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين.

أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور سياسة سعر الصرف في التأثير على القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وهي تستمد أهميتها من الدور الهام الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن التدهور المستمر في قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأخرى، بما لذلك من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم المستورد وتراجع القوة الشرائية للدينار الجزائري، في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم التحكم في الواردات وخاصة من السلع الضرورية.

منهجية الدراسة:

تمشيا مع طبيعة الموضوع، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك بناء على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تتضمنه الدراسات في هذا الصدد.

الدراسات السابقة: يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. دراسة بن ختو يوسف (2015-2016)، بعنوان: "العلاقة بين سعر الصرف الموازي

والقدرة الشرائية - حالة الجزائر": تناولت هذه الدراسة إلى سعر الصرف الموازي في الجزائر ومدى

تأثيره على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف الموازي له تأثير طويل المدى على القدرة الشرائية للمواطن لكن بنسبة ضعيفة نوعا ما، وهذا راجع إلى أن أغلبية المواد الاستهلاكية يتم شراؤها بسعر الصرف الرسمي، ما يقي للمواطن تمويل بعض العمليات الاستهلاكية كالسياحة والعلاج والدراسة في الخارج عن طريق سوق الصرف الموازي، كما أن مؤشر أسعار الاستهلاك يتكون من سلة من المواد الاستهلاكية أغلبيتها يتم تمويلها عن طريق سوق الصرف الرسمي.

2. دراسة بغداد زيان (2012-2013)، بعنوان: "تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها

على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية". هدفت هذه الدراسة الكشف عن أثر تغيرات سعر صرف الدولار واليورو على التجارة الخارجية الجزائرية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها هو أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات المحروقات، وأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي بينما تسوي أغلب مستلزماتها من الواردات باليورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات، خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام اليورو، وكذلك فإن تخفيض الدينار الجزائري قد ساهم في إضعاف القدرة الشرائية للمواطن وزيادة الفقر والاختلالات الاجتماعية.

ولإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه وتحقيق الهدف من الدراسة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- القوة الشرائية للعملة، مفهومها، قياسها والعوامل المؤثرة فيها.
- تطور سعر الصرف الرسمي وعلاقته بالقوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2019).
- تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (1970-2019).

2. القوة الشرائية للعملة، مفهومها، قياسها والعوامل المؤثرة فيها.

1.2 مفهوم القدرة الشرائية:

تعرف القدرة الشرائية (Purchasing Power) بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة؛ فتنخفض بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها، (institut national de la statistique et des etudes économiques, 2016)، حيث تعد تغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك.

وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين؛ هما: القدرة الشرائية المحلية (Internal Purchasing Power) التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، والقدرة الشرائية الخارجية (External Purchasing Power) التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى (الحيارى، 2020).

فالقيمة الحقيقية لأية عملة تتحدد أساساً من قدرتها على الشراء وتتفاعل بطريقة عكسية مع المستوى العام للأسعار (منهوم، 2012-2013، صفحة 60)، حيث أن الأسعار تتصاعد بمرور الزمن بفعل التضخم مما يفقد العملة قيمتها ويخفض قوتها الشرائية. كما أن القدرة الشرائية للعملة النقدية لا تكون قوية بالنسبة لنوع من السلع وضعيفة لنوع آخر، وإنما تكون إما مرتفعة وقوية بالنسبة لكل السلع أو تكون العكس لكل السلع، ذلك لأن هذه القدرة تعتبر القيمة الحقيقية التي تمثلها وحدة النقد. (بونوة و خياط، 2011، صفحة 124)

2.2 قياس القدرة الشرائية للعملة:

تناسب القدرة الشرائية للعملة المستخدمة في السوق عكسيا مع التغير في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو ما يعرف بمؤشر تكاليف المعيشة، مما يعني أنه إذا ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين، فإن القدرة الشرائية لنفس الأموال تنخفض، والعكس صحيح. (Pandit, 2017).

ومؤشر أسعار الاستهلاك هو مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (المنتجة والمستوردة) التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، ولذلك فهو يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم، ويستنبط به السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومية. وهناك عدة أنواع لهذا المؤشر فمنه العام الذي يطلق عليه CPI، ومنه الخاص بالمناطق الحضرية ويطلق عليه U-CPI، ومنه الخاص بأنواع محددة من السلع الأساسية يطلق عليه C-CPI. (بن ختو، 2015-2016، صفحة 103). كما أن سلم الرواتب والأجور يعدل من قبل الجهات الدولية والشركات الكبرى ومن قبل بعض الحكومات بناء على التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. (مركز الإحصاء أبو ضبي، 2015، الصفحات 3-7). ولعل الهدف الرئيس عادة من احتساب هذا الرقم القياسي هو تقدير ارتفاع مستوى الأسعار بالنسبة للمستهلك وذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد. (آل زيارة و الدباغ، 2012، صفحة 34)

3.2 العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية للعملة:

تتأثر القوة الشرائية للعملة بالعديد من العوامل أهمها (الحيازي، 2020):

- العرض والطلب (Supply and demand): حيث تنخفض قيمة العملة عند زيادة عرضها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وهو ما ينعكس سلبا على قوتها الشرائية، بينما

تنتعش قيمة العملة عند زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجاباً على القوة الشرائية.

- **التضخم (Inflation):** يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القوة الشرائية، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار.

وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تشمل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. وفي الغالب يؤدي تدهور القدرة الشرائية للمواطن إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشوة (بن ختو، 2015-2016، صفحة 98).

- **التوقعات الاقتصادية:** تنخفض قيمة العملة في اقتصاد ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية (Economic Outlook) لهذه الدولة، مثلاً، يؤثر تأخر النمو سلباً على قيمة العملة، ويؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية.

- **العجز التجاري (Trade Deficits):** ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل

عملة الدول الشريكة. وفي المقابل فإن ارتفاع الطلب على سلعة منتجة في بلد ما، يرفع قيمة عملة هذا البلد وبالتالي قوتها الشرائية.

– **العمالة والأجور (Wages and Employment):** فكلما زادت نسبة العمالة زاد معدل

دخل الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق، وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

– **اعتبارات العملة (Currency Considerations):** حيث يؤدي التقلب المستمر في أسعار

صرف العملات إلى التغير في قوتها الشرائية، حيث يؤثر ذلك على الشركات التي تتعامل مع موردين خارجيين، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات، مما يؤدي بدوره إلى رفع أسعار البضائع المستوردة في الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي، وبالتالي إلى تقلص القوة الشرائية.

كما يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلد ما من العوامل التي تحدد سعر صرف عملته، إلى جانب أسعار الفائدة والطلب على البضائع.

إن القوة الشرائية تؤثر على جميع الجوانب الاقتصادية، من شراء المستهلكين للبضائع، إلى المستثمرين وأسعار الأسهم إلى الرخاء الاقتصادي للبلد. وعندما تنخفض القوة الشرائية للعملة، يترتب عنها عواقب خطيرة. وعليه، تقوم بعض الحكومات بوضع أنظمة وسياسات لحماية القوة الشرائية للنقود، وخاصة من خلال التحكم في الأسعار (العتوم ، 2020) والمساهمة في تدعيم المواد الواسعة الاستهلاك كالحيز، بما يساعد في تخفيف تقلبات أسعار هذه المواد، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود.

3. تطور سعر الصرف الرسمي وعلاقته بالقوة الشرائية للدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2019):

1.3 مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه: "عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية (التسعير المباشر) أو عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (التسعير الغير مباشر)، ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر (بن ختو، 2015-2016، صفحة 9). وعادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف لعل أهمها سعر الصرف الإسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف التوازي. ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى (بن ختو، 2015-2016، صفحة 10):

- **سعر الصرف الرسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية؛

- **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي بنفس العملة، وفي الواقع لا يهم الاعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي. (بن ختو، 2015-2016، صفحة 10)

ويعتبر سعر الصرف مهما لأنه يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية حيث يتحدد سعر سلعة صنعت في الولايات المتحدة بالأورو بواسطة عاملين اثنين: سعر هذه السلعة بالدولار وسعر الصرف أورو/دولار. ومنه يمكن القول: إنه عندما تتحسن قيمة عملة ما فإن السلع المحلية لهذا الاقتصاد

التي تباع إلى الأجانب ستصبح أكثر غلاء والسلع الأجنبية المستوردة ستصبح أقل غلاء، وبالعكس عندما تندهور عملة اقتصاد ما فإن سعر صادراته سينخفض في حين أن سعر وارداته سيرتفع.

وبهذا كله فإن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك التضخم، والإنتاج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. (بن ختو، 2015-2016، الصفحات 24-25)

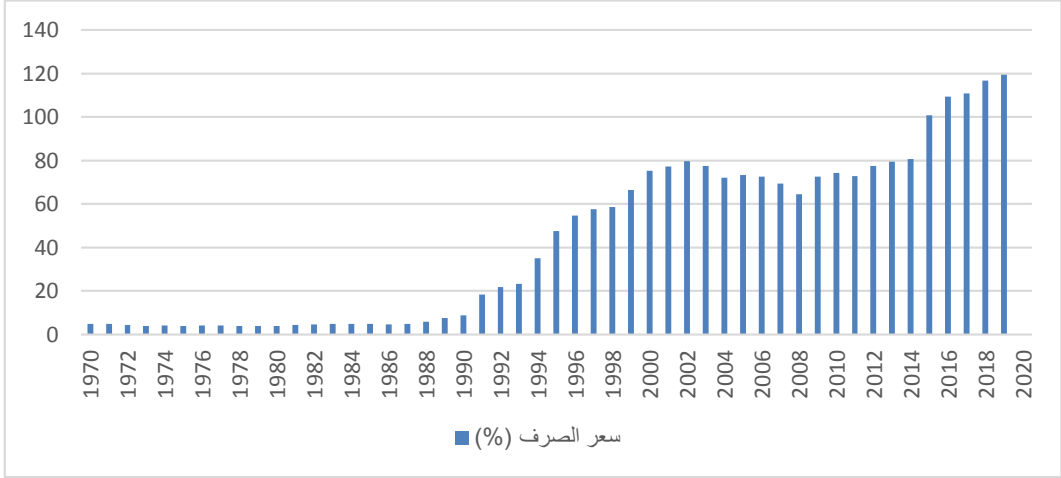
2.3 تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2019):

شهد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية السائدة، فالجزائر اتبعت بعد الاستقلال نظام صرف ثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم تحولت منذ عام 1974 إلى الربط الثابت بسلة من العملات الصعبة، بسبب تدهور الفرنك الفرنسي، لكنها تخلت عن هذا الربط منذ أكتوبر 1994 وتحولت نحو التعويم الموجه للدينار.

وما يميز نظام الصرف السابق أنه لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السلطات النقدية الجزائرية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائِم مدار. ولعل ما يميز التعويم المدار عن باقي التصنيفات الوسيطة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف، غير أنه في الجزائر فإن مسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته (بودري، 2017، صفحة 140). فقد لجأت الجزائر عقب الأزمة الاقتصادية سنة 1986 والاضطرابات الاجتماعية التي تلت تلك الأزمة، وفي محاولة منها لاستعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، إلى تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992. وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر

1990 بنحو 103%، وتتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازي. (راتول، دت، صفحة 245).

الشكل 1: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (1970-2019)



المصدر: - بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz/index.php>

وخلال تطبيق برامج التعديل الهيكلي تم تطبيق مجموعة من الإجراءات أساسها إجراء التخفيضات المرتكز على أسلوب المرونات، حيث وبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، ومع الدخول في مرحلة الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية، خاصة بعد إبرام اتفاق ستاند-باي (1994) واتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، شرع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه به نحو التحويل. (راتول، دت، صفحة 245)، حيث تم تخفيض قيمة الدينار بـ 7,3% في مارس 1994، وبـ 40,17% في أبريل من نفس السنة، أي بنسبة 47,47% خلال شهرين في انتظار الوصول إلى مرحلة التحول الكامل للدينار (دادان و زاوية ، 2016، صفحة 13). ورغم الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 وجانفي 2003، إلا أن المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي

وبالخصوص ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي، ساهمت بعد سنة 2003 في الاستقرار النسبي للدينار، وكان لتنامي الاحتياطيات من العملة الصعبة ووصولها إلى مستوى 62 مليار دولار أمريكي خلال أبريل 2006، إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها، إضافة إلى انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، كان لكل ذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري. (راتول، دت، صفحة 248) ليحقق بعدها سعر الصرف شبه استقرار في السنوات الموالية. (دادان و زاوية ، 2016، صفحة 13).

لقد دفع الانهيار الحاد في مداخيل البلاد من العملة الصعبة الناجم عن تراجع أسعار المحروقات منذ منتصف عام 2014، بالحكومة إلى اللجوء إلى سياسة تخفيض الدينار الجزائري، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 105 دج و 117 دج على الترتيب، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات، التي تضاعفت أكثر من خمس مرات ما بين سنة 2000 و 2013، كما هو مبين من خلال الجدول رقم (1).

الجدول 1: تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2000-2018) مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21.65	19.09	18.7	24.46	32.20	46.37	54.74	60.59	78.63	45.18
الواردات	9.34	9.48	12.01	13.32	17.95	19.81	20.52	26.40	37.97	37.40
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الصادرات	57.06	73.67	71.74	64.71	60.13	34.57	29.31	34.57	23.68	
الواردات	38.79	46.80	51.50	54.87	59.45	52.26	49.31	48.81	26.73	

المصدر: بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر للسنوات (2002-2018)

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2019.

لقد أدى الانتعاش في أسعار البترول سنة 2017، إلى زيادة الإيرادات من صادرات المحروقات بواقع 19%، مقارنة بمستواها المسجل في سنة 2016، (بنك الجزائر، 2018، صفحة 2) ترجم هذا التحسن

في الأسعار بحدوث نوع من الاستقرار النسبي في سعر الصرف خلال الفترة التالية، وهو ما يعكس العلاقة الطردية بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار.

عموماً، ورغم أن سعر الصرف وسيلة هامة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، حيث تلجأ أغلب الدول إلى تخفيض عملتها قصد جعل صادراتها أكثر تنافسية وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها، وبالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها، ومن ثم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا أن هذا المنطق لا يمكن أن تتبناه الجزائر التي لا تكاد تصدر شيئاً خارج المحروقات (بودري، 2017، الصفحات 144-145)، إذ من غير المفهوم اقتصادياً الاستمرار في السعر المتدني للعملة دون الانتباه إلى أن ذلك لا يخدم تنافسية الاقتصاد. فصادرات الجزائر تحتكرها المحروقات بنسبة أعلى من 97% ومدفوعات هذه الصادرات مسعرة بالدولار، وبالتالي فلا شيء من الصادرات يتأثر بسعر الصرف لأنها تخص مادة غير تنافسية والتي تخضع لحصص الأوبك وسوقها تتصف بالمركزية من جهة والعقود طويلة الأجل فيما يتعلق بالغاز من جهة ثانية (آيت يحي، 2011، صفحة 69)، وهو ما يؤكد أن الهدف الأساسي من استخدام السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار هو رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط.

أما بالنسبة للواردات فإن تخفيض السلطات لقيمة الدينار مقابل الأورو يعتبر كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات (65 بالمائة منها مصدرها منطقة الأورو) وهذا عبر جعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب عليها (بودري، 2017، الصفحات 144-145). وهو السبب الأول الذي يجعل السلطات العمومية تفضل الإبقاء على هذه الطريقة في تسيير الأزمة وإسقاطاتها، بعيداً عن الحلول ذات الطابع الاقتصادي (فاروق، 2018). غير أن الملاحظ هو أن ترك الدينار في مستوياته المتدنية يعمل على ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات ويزيد من عجز المؤسسات وكبح الاستثمارات التي تعتبر مصدر أساسي للنمو، وبالتالي ظلت واردات الجزائر مرتفعة في أغلب السلع الأساسية. وعند السعر المتدني لصرف العملة الوطنية تنتقل الكلفة إلى الأسعار عند الاستيراد وتضطر الحكومة إلى تحمل جزء من هذه التكاليف

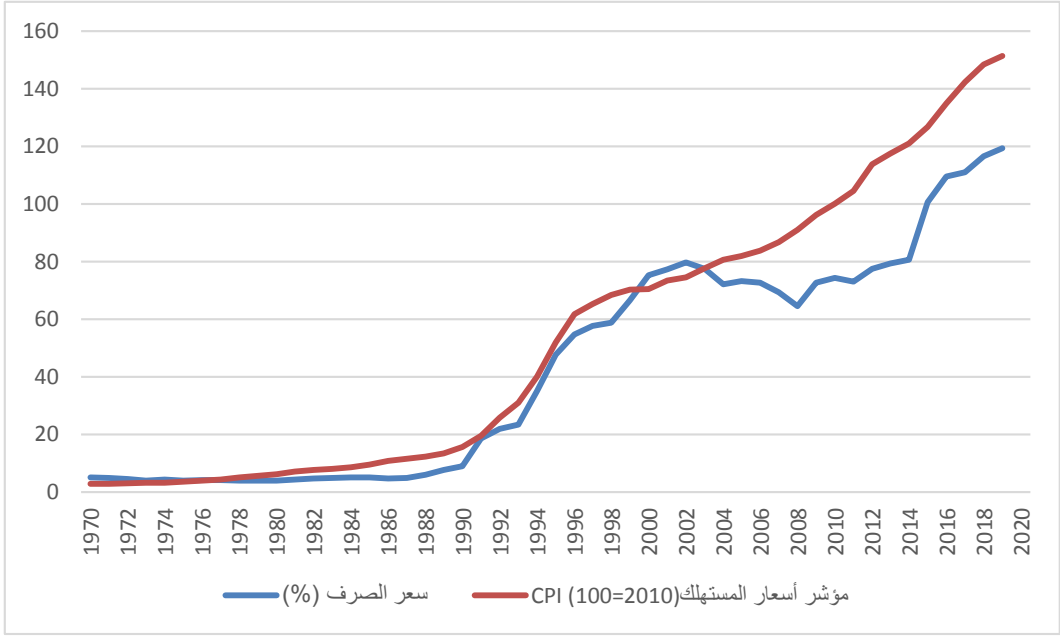
عن طريق دعم الأسعار ولكن الجزء الأكبر يتحمله المستهلك مما يضعف من قدرته الشرائية. (آيت يحي، 2011، صفحة 69)

وهنا نشير إلى أن دعم المواد الغذائية في الجزائر يتعدى حاجات التأمين الغذائي إلى ضرورات تأمين السلم الاجتماعي، والحفاظ على الاستقرار السياسي. (الحاج و زقاي، 2014، صفحة 267) فافتصاد الجزائر، شأنها في ذلك شأن باقي البلدان النفطية، يعتبر اقتصادا رخوا يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، بحيث عادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل (ياسر، 2013، صفحة 4).

4. تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (1970-2019).

إن التدهور المستمر في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الأخرى كان له تداعياته على الوضعية الاقتصادية والمالية وخاصة الاجتماعية، وذلك من خلال زيادة حدة التضخم وتراجع القوة الشرائية للدينار الجزائري في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي خارج قطاع المحروقات وارتفاع أسعار الواردات، خاصة وأن قسم كبير منها من المواد الاستهلاكية الضرورية. وبما أن مؤشر أسعار المستهلك يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم، فقد ارتأينا تحليل العلاقة بين المتغيرين للكشف عن مدى تأثير التطورات في سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للدينار الجزائري.

الشكل 2: تطور سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)



المصدر: - بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php>

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن كل من سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك يتطوران بنفس الوتيرة وفي نفس الاتجاه تقريبا خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ الارتفاع المستمر في سعر صرف العملة الوطنية طوال فترة الدراسة، والذي انتقل من 4,93 دينار/دولار سنة 1970، إلى 8,95 دينار/دولار سنة 1990 ثم 75,25 سنة 2000 ليبلغ أعلى قيمة له 119,35 دينار/دولار سنة 2019، وهذا ما يوضح تدهور قيمة الدينار الجزائري طوال هذه الفترة.

الجدول 2: تطور سعر الصرف ومؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر الصرف (دج/دولار)	4,93	4,91	4,48	3,96	4,18	3,94	4,16	4,14	3,96	3,85
مؤشر أسعار المستهلك (100=2010) CPI	2,74	2,81	2,91	3,09	3,24	3,50	3,83	4,29	5,04	5,62
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر الصرف (دج/دولار)	3,83	4,31	4,59	4,79	4,98	5,02	4,70	4,84	5,91	7,60
مؤشر أسعار المستهلك (100=2010) CPI	6,15	7,05	7,52	7,96	8,61	9,51	10,69	11,49	12,17	13,30
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف (دج/دولار)	8,95	18,4	21,8	23,3	35,0	47,66	54,74	57,70	58,73	66,5
مؤشر أسعار المستهلك (100=2010) CPI	15,5	19,5	25,7	31,0	40,01	51,9	61,6	65,2	68,3	70,20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف (دج/دولار)	75,2	77,2	79,6	77,3	72,0	73,27	72,64	69,29	64,58	72,6
مؤشر أسعار المستهلك (100=2010) CPI	70,44	73,41	74,46	77,63	80,71	81,83	83,72	86,79	91,01	96,24
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف (دج/دولار)	74,3	72,9	77,5	79,3	80,5	100,69	109,47	110,96	116,62	119,35
مؤشر أسعار المستهلك (100=2010) CPI	100	104,52	113,82	117,52	120,95	126,74	134,84	142,38	148,46	151,36

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

وفي المقابل نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ومعطيات الجدول رقم (2) الارتفاع المستمر في مؤشر أسعار الاستهلاك، والذي انتقل من 42,7 سنة 1970، إلى 6,15 سنة 1980 ثم إلى 15,5 سنة 1990، لينتقل بعدها إلى 70,44 سنة 2000 ليبلغ أعلى قيمة له 151,36 سنة 2019، وهو ما يعكس التأثير السلبي للتراجع المستمر لقيمة العملة على المستوى المعيشي للفرد وبالتالي القدرة الشرائية له، وهذا ما يزيد من حدة ظاهرة الفقر التي أصبحت تهدد الطبقات المتوسطة.

وهنا نشير أنه على الرغم من الآثار الوخيمة للتراجع الرهيب لقيمة الدينار الجزائري وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن الحكومة لا تزال تعتمد على التخفيض الإرادي لقيمتها في سياق إعادة التوازن للميزانية وتقليص عجزها، المسجل في كل سنة بسبب تراجع أسعار المحروقات، ضاربة بذلك اسقاطات هذا النوع من الممارسات على القدرة الشرائية للمواطنين (فاروق، 2018). لا سيما أصحاب الدخل الثابتة، موازنة مع تفشي ظاهرة "التضخم المستورد" نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات من الغذاء والدواء واللباس عند تقويمها بالعملة المحلية (بودري، 2017، صفحة 145). وهو ما من شأنه أن يدفع الطبقة المتوسطة نحو "الانقراض"، كما أن استعمال القيم النقدية الصغيرة على غرار القطع من فئة 1 دينار، 5 دنانير معرضة للاختفاء تدريجياً، كنتيجة "لتآكل قيمة العملة" بفعل تراجع قوتها الشرائية، وهو ما نتج عنه اللجوء إلى صك قيم نقدية كبيرة كقطعة 200 دينار والورقة النقدية من فئة 2000 دينار. (رزيق، 2018) ولعل هذا ما يجعل لزاماً على السلطات العمومية الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء هذه الأزمة من خلال تحريك فعلي لدولاب الإنتاج الوطني، تشجيع الاستثمار، تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة، إلى جانب العمل على تقليص الواردات أو إحلالها، وذلك بهدف رفع قيمة العملة واستعادة الثقة فيها.

5. الخاتمة:

استهدف بحثنا هذا محاولة معالجة إشكالية تتمحور حول مدى تأثير التغيرات في سعر الصرف على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وقد تم التوصل إلى أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري واعتماده المطلق على إيرادات صادرات المحروقات دون العمل على تنويع الاقتصاد بالشكل الذي يسمح بامتصاص الصدمات النفطية، دفعت بالجزائر في كل مرة إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ذلك انعكس سلباً على قيمة العملة المحلية وعلى قدرتها الشرائية.

1.5 نتائج الدراسة: بناء على الأهداف المتوخاة من هذا البحث والإشكالية التي تم صياغتها تم والتوصل إلى جملة من النتائج:

- يتأثر سعر الصرف في الجزائر بأسعار النفط، حيث يؤدي تراجع وانحيار أسعار النفط إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري كإجراء ضمن السياسة النقدية من أجل تغطية عجز الموازنة العامة وتشجيع الصادرات، إلا أن هذا الإجراء له تأثيرات على متغيرات اقتصادية أخرى كالتأثير على معدل التضخم والقدرة الشرائية للمواطن. وفي المقابل يساهم التحسن في أسعار النفط وزيادة الإيرادات من صادرات المحروقات، إلى جانب سياسة الدعم الحكومي لأسعار المواد الأساسية، في تراجع معدلات التضخم، وتحسين القدرة الشرائية للعملة؛
- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وذلك للعديد من الأسباب منها، ارتفاع أثمان المواد الأولية المستوردة أي ارتفاع التكاليف وارتفاع الواردات الأخرى مؤديا إلى ارتفاع نفقة المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية؛
- إن الوضع المتأزم الذي يعرفه اقتصادنا لا يعود إلى تراجع الأسعار الدولية للمحروقات، وإنما زاد هذا الأخير من تفاقم الوضع الاقتصادي للبلد. والواقع أن الاقتصاد الوطني يعاني منذ فترة طويلة من صعوبة تنويعه، ولم يسعه سوى تعزيز تبعيته للمحروقات. ويواجه الاقتصاد الجزائري وضعاً عوبصا يستدعي ضرورة إجراء تغيير هيكلي نحو تنويع أكبر للإنتاج، ورفع الصادرات ومصادر تمويل التنمية، ومن ثم يكون أقل عرضة للصدمات الخارجية؛
- إن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق أهدافها، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أم الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها؛
- لسعر الصرف تأثير طويل المدى على القدرة الشرائية للمواطن، وهذا راجع إلى أن أغلبية المواد الاستهلاكية يتم شراؤها بسعر الصرف الرسمي.

- يدفع تراجع إيرادات المحروقات إلى لجوء الحكومة إلى بعض السياسات الترفيعية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، كتخفيض قيمة العملة، متجاهلة انعكاسات ذلك على التضخم والتهاب أسعار المنتجات في السوق الوطنية؛
- رغم أن تخفيض قيمة العملة إجراء هام لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، من خلال زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ومن ثم تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فإن هذا المنطق لا يمكن أن تتبناه الجزائر التي لا تكاد تصدر شيئاً خارج المحروقات التي تعتبر المصدر الوحيد لجلب العملة الصعبة.

2.5 التوصيات: على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تخفيض قيمة العملة المحلية لا يكفي وحدة للحد من الواردات وتحفيز الصادرات، وهو ما يتطلب الذهاب إلى إجراء إصلاحات عميقة تسمح بالخروج من الأزمة المزمنة التي تعاني منها الاقتصاد الجزائري، من خلال العمل على استغلال كل الموارد المادية والبشرية المتاحة، لتنويع الاقتصاد الوطني وتفادي الآثار السلبية الناتجة عن التقلبات الكبيرة في أسعار النفط؛
- يتطلب رفع قيمة العملة ومن ثم رفع قوتها الشرائية، تبني سياسات اقتصادية رشيدة تعيد الثقة في العملة الوطنية عن طريق بناء الثقة في الاقتصاد الوطني وتشجيع مؤسساته؛
- إعطاء أولوية أكبر لاستقرار سعر صرف الدينار الجزائري وعدم اللجوء المستمر إلى تخفيض قيمة العملة، لأن هذا الإجراء من شأنه أن يفقد ثقة المقيمين وغير المقيمين بالعملة المحلية، كما يمكن أن ينعكس سلباً على التوازنات الداخلية والخارجية؛
- يجب تنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة، والتحكم في الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، والتي من شأنها زيادة الاحتياطيات من العملة الصعبة وتحسين قيمة العملة وقوتها الشرائية؛

- العمل على حشد واستقطاب الأموال المتداولة خارج المنظومة المصرفية، وتوجيهها لتمويل الاقتصاد، وخاصة في ظل تراجع إيرادات الصادرات من العملة الصعبة بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

6. قائمة المراجع:

- institut national de la statistique et des etudes économiques. (2016, 10 13). *Purchasing power of currency*. Retrieved 11 16, 2020, from <https://www.insee.fr/en/metadonnees/definition/c1299>
- Pandit, A. (2017, 9 26). *How to Calculate Purchasing Power With CPI*. Retrieved 11 16, 2020, from How to Calculate Purchasing Power With CPI
- إيمان الحياوي. (27 جانفي، 2020). مفهوم القدرة الشرائية. تاريخ الاسترداد 11 16, 2020، من https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9
- بلقاسم منهوم. (2012-2013). أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009. (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة وهران.
- بنك الجزائر. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018.
- حنين العتوم. (10 2, 2020). ماهي القوة الشرائية؟ تاريخ الاسترداد 11 16, 2020، من <https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9D/8%9F>
- خليفة الحاج، و وليد زقاي. (كانون الأول، 2014). دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1(1)، الصفحات 235-280.
- سميرة آيت يحي. (2011). التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع. مجلة الباحث(9)، الصفحات 61-71.

- شعيب بونوة، ورحيمة خياط. (2011). سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* (5)، الصفحات 121-129.
- صالح ياسر. (2013). *النظام الرعي وبناء الديمقراطية: الشائبة المستحيلة - حالة العراق*. بغداد: مؤسسة فريدريش.
- عبد الحق بوعتروس. (جوان، 2008). آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية*، ب(31)، الصفحات 105-117.
- عبد الرحمان بن خالفة. (17 أبريل، 2018). الدينار في خطر! (سعيد ب، المحاور) تاريخ الاسترداد 11 نوفمبر، 2020
- عبد الرحمان عية. (25 أبريل، 2017). انهيار قيمة الدينار يهوي بالقدرة الشرائية. (بشار سعيد، المحاور) تاريخ الاسترداد 10 نوفمبر، 2020
- عبد الوهاب بوكروح. (نوفمبر، 2018). المعدل الرسمي عند 4,5%: جدل حول أرقام التضخم الحقيقي في الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.aljazairalyoum.com>
- عبد الوهاب دادان، ورشيدة زاوية. (2016). تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013). *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية* (3)، الصفحات 7-18.
- علي فاروق. (26، 1، 2018). الحكومة تخني أكثر من 1000 مليار من تخفيض قيمة الدينار. تاريخ الاسترداد 12، 8، 2020
- <https://www.sabqpress.net/economics/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-1000-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6-%D9%82%D9%8A>
- كمال رزيق. (17 أبريل، 2018). الدينار في خطر! (سعيد بشار، المحاور) تاريخ الاسترداد 11 نوفمبر، 2020
- كمال عبد حامد آل زيارة، وحكمت عبد الرزاق الدباغ. (2012). ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية. *مجلة جامعة أهل البيت*، 1 (12).
- محمد راتول. (دت). الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (4)، الصفحات 233-256.

مركز الإحصاء أبو ظبي. (4, 2015). الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. تاريخ الاسترداد 12 5, 2020، من

<https://www.scad.gov.abudhabi/Release%20Documents/cpi%20ar%20q1.pdf>

نسرين لعراش. (26 أكتوبر, 2016). محمد لوكال: الدينار خسر 23% من قيمته.

نسرين لعراش. (21 نوفمبر, 2018). رغم انهيار الدينار المتواصل: الحكومة تصر على أن التضخم عند 4.5%. تاريخ

الاسترداد 20 أكتوبر, 2020

نون بوست. (6 فيفري, 2018). ما مصير القدرة الشرائية للجزائريين في ظل تواصل انهيار عملتهم المحلية؟

وليد أشرف. (نوفمبر, 2015). الديوان القومي للإحصاء: التضخم 5.1% على أساس سنوي!

يوسف بن ختو. (2016-2015). العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر (مذكرة ماجستير).

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

An analytical study of the impact of the official exchange rate on the purchasing power of the currency- The case of Algeria for the period (1970-2019)

Nadia Laggoun ^{1†}

¹ University Batna 01 (Algeria),

nadia.laggoun@univ-batna.dz 

Received: 27/10/2021

Accepted: 31/10/2021

Abstract

This study aimed to shed light on the impact of changes in the official exchange rate on the purchasing power of the Algerian dinar, as expressed by the consumer price index during the period (1970-2019). It was concluded that the difficulty of achieving economic diversification and the absolute dependence of the Algerian dinar, and consequently high inflation rates and a deterioration in the purchasing power of the local currency.

Accordingly, it has become necessary to make structural change that push for greater diversification of production, which would raise the value of exports, diversify financing sources and face the risks of possible external shocks.

Keywords:

exchange rate;
Consumer Price Index (CPI);
Purchasing power;
inflation;
Algeria.

JEL Classification Codes: E31, F31, G28.

[†] Corresponding author